جامعة القاهرة – فرع الفيوم
كلية دار العلوم
قسم الفلسفة الإسلامية

طرق الاستدلال المنطقي وأثرها في فكر أبي حامد الغزالي

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة

إعداد

عادل أمين حافظ

المدرس المساعد بقسم الفلسفة الإسلامية
بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة – فرع الفيوم

إشراف

الأستاذةالدكتورة الأستاذ الدكتور

زينب عبد المجيد رضوان إبراهيم صقر

عميد الكلية وكيل الكليةلشئون التعليم والطلاب

١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م

ملخص رسالة الدكتوراة بعنوان:

طرق الاستدلال المنطقي وأثرها في فكر أبي حامد الغزالي

عادل أمين حافظ

المدرس المساعد بقسم الفلسفة الإسلامية –كلية دار العلوم – جامعة الفيوم

مما لاشك فيه أن البحث في الاستدلال وطرائقه هو البحث الحقيقي في المنطق ، وجل غرضه عند أرسطو وغيره من الشُّرَّاح ، وهو طريق اكتساب العلم– كما يرى أرسطو –لأنه في رأيه يساعد الإنسان على الانتقال مما لديه من معلومات إلى معلومات أخرى ، أو يستدل بهذه على تلك ومن هذه الزاوية يزيد الاستدلال المنطقي المعرفة الإنسانية ويطورها.

وللمنطق جانبان : **الأول** منهما يقتصر على البحث في الفكر الإنساني بقصد الاهتداء إلى قوانينه ومعرفة الشروط التي يتوقف عليها الصحيح منه ، وهو المعروف بالمنطق الشكلي أو الصوري أو النظري .

الجانب الثاني : تطبيق هذه القوانين على مختلف أنواع الفكر لمعرفة الصواب منها والخطأ ، وهو المعروف بالمنطق التطبيقي أو العملي .

وقد اهتمت الدراسة بإبراز الجانبين من خلال علمٍ من أعلام الفكر الإنساني بصفة عامة والإسلامي منه بصفة خاصة ، وهو الإمام أبو حامد الغزالي(ت/٥٠٥هـ).

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة إلى ما يلي :

أولا : إبراز الدور المهم الذي لعبه الإمام أبو حامد الغزالي في تهيئة البيئة الإسلامية لقبول المنطق الأرسطي ، وجعله أداة صالحة لنصرة الدين الإسلامي في مواجهة الملل والمذاهب الأخرى، لاسيما وقد كانت البيئة الإسلامية تنظر وينظر المتشددون فيها إلى المنطق نظرة شك وريبة،تصل بالبعض إلى حد تكفير صاحبه.

وفي ضوء تلك النظرة المتشددة تجاه المنطق الأرسطي، يتضح لنا الدور الكبير الذي لعبه وقام به الإمام الغزالي في مواجهة المتشددين وإقناعهم به .

ثانيا : الصلة الوثيقة التي ظهرت على يد الغزالي بين المنطق وعلم الكلام، يشير إلى هذا الأمر نيقولا ريشر بقوله :« بظهور الغزالي أصبحت هناك رابطةٌ وثيقةٌ ومتزايدة بين المنطق وعلم الكلام ؛ إذْ ينبغي على المتكلم أن تكون في مقدوره تقدير وزن الآراء المتعارضة ، ووزن الحجج ، وهو مادة موضوع المنطق، فهو الذي يميز الحجة الصحيحة من الحجة الجدلية . كما يميز الحجج الإقناعية والمغالطة،وهكذا أصبح المنطق بصورة متزايدة مُسَلَّما به على أنه أداةٌ أساسية لعلم الكلام كما هو كذلك بالنسبة للفروع الأخرى من المعرفة » [(١)].

يتفق معه في ذلك المستشرق هاملتون جيب الذي يرى أن المنطق قد جعل أساسا لدراسة علم الكلام [(٢)].

ثالثا : أهمية الدرس المنطقي عامة وطرق الاستدلال خاصة في محيط البحث الفلسفي كجانب كبير من جوانب الفكر الإنساني والعلوم الإسلامية .

---

(١) نيقولا ريشر : تطور المنطق العربي : ص١٧٩، ١٨٠ ، ترجمة د/ محمد مهران ، دار المعارف ط١ / ١٩٨٥م.

(١)انظر:هاملتون جيب:النظم والفلسفة والدين في الإسلام:ص٨٥: ٩٣،المركز العربي للكتاب،دمشق .

رابعا : محاولة إثبات ما للإمام الغزالي من فضل في الدراسات الفلسفية والمنطقية كَعَلَمٍ من أعلام المسلمين .

خامسا : محاولة الوقوف على مواطن التقليد والتجديد عند الغزالي في دراسته للمنطق الأرسطي.

منهج الدراسة :

تقوم الدراسة على استخدام منهج التحليل والمقارنة :

والتحليل عملية عقلية في جوهرها ، تنحصر في عزل صفات الشيء أو عناصره بعضها عن بعض، حتى يمكن إدراكه بعد ذلك إدراكا واضحا ، فقد تكون الظاهرة التي يحللها المرءُ شيئا ماديا ، وقد تكون معنى مجردا . ففي الأشياء المادية تتم التفرقة بين عناصرها الأولية ؛ لمعرفة خصائص كل عنصر على حدة ، والوقوف على النسبة التي يدخل بها كلٌّ منها في تركيب الظاهرة، وعلى الصلات التي تربطه بالعناصر الأخرى . أما فيما يتعلق بالمعنى العام فيتم البحث عن المعاني الجزئية التي ينشأ عن اجتماعها هذا المعنى .

لكن مجرد التحليل لا يؤتي ثماره إلا إذا صحبته عملية عقلية أخرى وهي المقارنة التي ترشد الباحث إلى أوجه الشبه والاختلاف بين الظاهرة التي يحللها وبين الظواهر الأخرى التي سبقت له معرفتها. وهذه المقارنة ضرورية في وسط المعلومات وتوضيحها وتصحيحها ، وفي بعض الأحيان يفتح التحليل الطريق أمام عملية المقارنة ؛ لأنه يكشف عن بعض الخواص والعناصر التي تشبه أو تضاد بعض الخواص أو العناصر الأخرى وعندئذٍ يستطيع الباحث أن يقارن مختلف هذه العناصر ، وقد يهتدي إلى فكرة جديدة.

وقد أجرت هذه الدراسة تحليلا لطرق الاستدلال المنطقي ومصادرها عند الإمام الغزالي من جانب ، مع تتبع مصادرها عند المناطقة : أرسطو ، والفارابي، وابن سينا من جانب آخر ؛ بهدف الوقوف على مدى ما بينهما من أوجه اتفاق واختلاف، مع محاولة الكشف من خلال هذا المنهج عن طريقة تناول الغزالي لتلك الطرق وما أضافه إليها .

محتوى الدراسة :

القسم الأول : ويشتمل على جزأين:

الأول منهما يشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : بعنوان:(**الغزالي : حياته العلمية والفكرية**)يرادُ من خلاله إلقاء الضوء على الشخصية المحورية للدراسة ، وإبراز الأسس التي كونتها حتى صار علما على القرن الخامس الهجري دون منازع.

الفصل الثاني : بعنوان:(**مؤلفاته المنطقية في ضوء الموقف من المنطق الأرسطي في البيئة الإسلامية**) . يراد من خلاله الكشف عن حقيقة موقفه من المنطق الأرسطي حتى تكتمل الصورة التي تعكس الموقف المؤيد للمنطق والمعارض له . يضاف إليه التأكيد أن الغزالي ظل وفيًّا للمنطق الأرسطي ، ثابتا على موقفه المؤيد له حتى وفاته سنة ٥٠٥هـ . وليس كما يردد البعضُ أنه قد تنصل من هذا الموقف المؤيد له عند دخوله في زمرة المتصوفة قلبا وقالبا.

الفصل الثالث:بعنوان:(المصطلح المنطقي والموازين القرآنية عند الإمام الغزالي بين التقليد والتجديد).

ويشتمل على مبحثين ، يتناول كل واحد منهما قضية مهمة:

المبحث الأول، بعنوان :**المصطلح المنطقي ومصادره عند الإمام الغزالي**وفيه يؤكد المؤلِّف اتفاق الغزالي في أول اتصال له بدراسة المنطق الصوري ، مع المناطقة : ابتداء من أرسطو وانتهاء بالفارابي وابن سينا ، في تناول المصطلح المنطقي لفظًا ومعنى .

ثم مخالفته لهم في إحدى مراحله الفكرية في جانب المصطلح من ناحية المبنى فقط ، وهو ما دعا إلى ضرورة إفراد مبحث مستقل لدراسة هذه المسألة ، مع بيان السبب الذي دعا الإمام الغزالي للقيام بذلك ، وانحصار ذلك لديه في

النجاة من حملة المعادين للمنطق الأرسطي من جانب ، ومن جانب آخر جعل المنطق الصوري مقبولا في البيئة الإسلامية .

ويبدو – على الأرجح – أن الغزالي يقدر للأدلة المنطقية حق قدرها ، ويدعو الناس إلى عدم جحدها إذا هم وجدوا مفصلة مدعومة بشروطها لدى الفلاسفة ؛ لأن من ينكرها أهل لأن يُسيء إليه أصحابُ المنطق ، ويتهمونه في عقله وفي دينه .

وإن كان الغزالي قد اتفق مع المناطقة في طرق الاستدلال ووسائله ، إلا أنه أعاد ترتيبها ، فأطلق على بعضها مصطلحات تختلف في اللفظ عما أطلقه المنطقيون أنفسُهم ، لكنها تتفق في المعنى المقصود بعينه .

وأما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان:**المقاييس المنطقية والموازين القرآنية عند الإمام الغزالي بين التقليد والتجديد** .وفيه يحاول المؤلف التأكد من صحة ما أطلقه الإمام الغزالي عند تناوله للمقاييس الأرسطية تحت عنوان الموازين القرآنية ، وأنها لم يُسْبَقْ إلى استخراجها من القرآن الكريم ، وأنها وُجِدَتْ عند أمة اليونان بمصطلحات أخرى ، قاموا باستفادتها من صحف إبراهيم وموسى – عليهما السلام– وهو ما دعا إلى محاولة الكشف عن صحة هذه الدعوى؛ فكان هذا المبحث،الذي يلقي الضوء على مسارين يؤكدان صحة أو خطأ تلك الدعوى وهما:

أولا:إطلاع كبار فلاسفة اليونان على علوم الأنبياء والحكماء المشرقيين بين الحقيقة والافتراء .

ثانيا:إطلاع أرسطو على علوم الأنبياء وحكمة المشرق بين الحقيقة والافتراء.

الجزء الثاني:بعنوان:**طرق الاستدلال المنطقي ومصادرها عند الإمام الغزالي**.

وفيه يتم الكشف عن طرق الاستدلال المنطقي لدي الإمام الغزالي ومصادرها بدءا من أرسطو وانتهاء بالفارابي وابن سينا ، مع بيان كيفية تناول الغزالي لها وما قام به من إضافات في جانب المصطلح في كتابيه : (محك النظر) و(القسطاس المستقيم) دون كتابه : (معيار العلم) الذي وافق فيه مصطلح المناطقة لفظا ومعنى.

ولعلَّ اختيار أرسطو والفارابي وابن سينا من المنطقيين له ما يؤيده ، فاختيار أرسطو ؛ يأتي باعتباره المؤسس الحقيقي للمنطق،وأما اختيار كلٍّ من الفارابي وابن سينا ؛ فلأنهما –كما أكدت المصادر والمراجع – أجدر من قام بنقل التراث الأرسطي على خير وجه دون تحريف أو تشويه ، وهو ما اعترف به الغزالي نفُسه .

وقد جاء هذا الجزء في مدخل وبابين :

ففي المدخل يلقي المؤلف الضوء على بيان حد الاستدلال وبيان قسميه: المباشر وغير مباشر .

الباب الأول:خصِّص لبحث ودراسة الاستدلال المباشر بنوعيه :التقابل والتعادل بين القضايا ، وفيه يتضح أن الغزالي قد تخيَّر من كل نوع من نوعي الاستدلال المباشر أقواهتخيَّر من التقابل بين القضايا : (النقيض)،تخيَّر من التعادل بين القضايا : (العكس)موافقًا في ذلك كبار المناطقة : أرسطو والفارابي وابن سينا .

الباب الثاني:خصَّص لبحث ودراسة الاستدلال غير المباشر بأنواعه الثلاثة: الاستدلال القياسي ، والاستدلال الاستقرائي ، والاستدلال التمثيلي .

وقد اشتمل هذا الباب على تمهيد وثلاثة فصول:

ففي التمهيد يلقى المؤلف الضوء على تعريف الاستدلال غير المباشر بأنواعه الثلاثة .

والفصل الأول: بعنوان:الاستدلال القياسي .

يشتمل على ثلاثة مباحث، تتضمن أنواع الاستدلال القياسي:

المبحث الأول :القياس الحملي .

المبحث الثاني: القياس الشرطي بنوعيه : المتصل والمنفصل .

المبحث الثالث: قياس الخُلْف .

وفي هذا الفصل بمباحثه الثلاثة يؤكد المؤلف أن الغزالي قد تناول هذه الأنواع الثلاثة من الاستدلال القياسي في صورتين : الأولى: أرسطية في اللفظ والمعنى ، والأخرى: أرسطية في المعنى غزّالية في اللفظ .

والفصل الثاني: بعنوان:الاستدلال الاستقرائي بنوعيه : التام والناقص ، يتم التأكيد من خلاله على أن الاستقراء لا يكون نافعاً إلا إذاتاكافأنا ، وإلا كان العلم الناتج عنه ظنياً لا يرقى إلى درجة اليقين ، وهو ما يتفق عليه كلٌّ من أرسطو والفارابي وابن سينا ومعهم الغزالي ، مع بيان أن الوصول إلى الاستقراء التام أمرٌ عسيرُ التحقُّق

والفصل الثالث: بعنوان :الاستدلال التمثيلي . وفيه يوضح المؤلف ما بينه وبين القياس الأصولي عند الفقهاء من اتفاق ومطابقة ،كما يلقي الضوء على تعريفات الأصوليين له على اختلاف فرقهم ومذاهبهم ، ثم إبراز تعريف الغزالي له، وموقفه منه ومدى حجيته عنده ، وكيف يراه حجة في جانب الفقهيات دون العقليات .

والقسم الثاني من الدراسةيشتمل على ثلاثة أبواب:

الباب الأول، بعنوان: دور الاستدلال المنطقي لدى الغزالي في مجال الذات والصفات الإلهية.

الباب الثاني، بعنوان: دور الاستدلال المنطقي لدى الغزالي في إبطال الاعتقاد بإلهية المسيح

الباب الثالث، بعنوان: دور الاستدلال المنطقي لدى الغزالي في نقد فرقتي الفلاسفة والشيعة الباطنية.

وأخيرا ثبت بالمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الدراسة في قسميها الأول والثاني.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، عليه توكلت وإليه أنيب .